الهندسة الإدارية

مجلة فصلية تصدر عن جمعية المهندسة الإدارية

العدد ٦١ - ديسمبر ٢٠٢١ - ربيع ثان ١٤٤٣

issue 61 - December 2021

www.mesegypt.org

ورحل شهبندر التجار

فى قمة «جلاسكو» للمناخ

قادة العالم فى مهمة لإنقاذ الكوكب

كيف تنجو من الوقوع فى الهاوية؟

د.عمرو عزت سلامة يكتب:

عاصمة مصر الإدارية.. الحلم أصبح حقيقة

الكابلات البحرية «ممر» رقمى إلى العالم

دراسة جديدة حول سلامة إدارة الموازنة العامة للدولة

العدد ٦١ - ديسمبر ٢٠٢١ - ربيع ثان ١٤٤٣
issue 61 - December 2021

داخل العدد

أ.د.عمرو سلامة يكتب:

عاصمة مصر الإدارية.. الحلم أصبح حقيقة 04

فى قمة «جلاسكو» للمناخ.. ما معنى الوصول إلى «الصفر الإجمالى»؟ 05

«الإنتاج الحربى» تنجح فى تصنيع «الصلب المدرع» بالتعاون مع «حديد عز» 22

الكابلات البحرية «ممر» رقمى إلى العالم 17

ورحل محمود العربى..شهبندر التجار 11

دراسة جديدة حول سلامة إدارة الموازنة العامة للدولة 23

لهندسة الإدارية
مجلة فصلية تصدر عن جمعية الهندسة الإدارية

MANAGEMENT ENGINEERING SOCIETY

مجلة فصلية تصدر عن
جمعية الهندسة الإدارية
العدد ٦١ - ديسمبر ٢٠٢١

رئيس مجلس الإدارة
أ.د.م /عمرو عزت سلامة

الأمين العام
د.م/أسامة حلمى السعيد

مدير التحرير
عبدالقادر رمضان

العنوان
٢٨ شارع رمسيس
القاهرة

ت: ٠٢٢٥٧٩٠٠٥٠
ت.ف: ٠٢٢٥٧٤٨١٦٩
E-mail:
info@mesegypt.org
Rumesrusys@gmail.com

Website:
www.mesegypt.org

العدد ٥٨ - فبراير ٢٠٢١ ■ جمادى الآخرة ١٤٤٢ - issue 58 - February 2021

عاصمة مصر الإدارية

الحلم.. أصبح حقيقة

بقلم:
أ.د.م /عمرو عزت سلامة

رئيس مجلس إدارة جمعية الهندسة الإدارية
وزير التعليم العالى
والدولة للبحث العلمى الأسبق

فى أقل من ٦ سنوات تحول الحلم إلى حقيقة، فى هذا الشهر تبدأ الحكومة الانتقال التجريبى للعاصمة الإدارية، وفق توجيهات الرئيس عبدالفتاح السيسى، فهي مشروع مصر المستقبل، والتى أصبحت أحد رموز الجمهورية الجديدة.

فى كل يوم نرى إنجاز جديد فى العاصمة الإدارية الجديدة، نرى منشأت حديثة ومتطورة تفتح الباب أمام مستقبل واعد لهذا البلد، الذى رغم كل الصعاب المحلية والعالمية، تمكن من لفت أنظار العالم، بهذا الإنجاز.

إن العاصمة الجديدة لا تعبر فقط عن المباني الجديدة والعصرية، ولكنه فكر جديد فى الإدارة، واستخدام أحدث وسائل التكنولوجيا فى إدارة المدن الذكية، فهى مشروع يضع مصر فى مكانة تستحقها، ويسهم فى نشر صورة ذهنية جديدة لدى العالم عن هذا البلد المتحضر الذى يرغب فى مسايرة التطورات العالمية.

تعمل الحكومة منذ عدة شهور على تدريب الموظفين الذين سينتقلون إلى العاصمة الإدارية، من أجل التأكيد على أن هذه مرحلة جديدة من العمل الحكومى الذي ينفض عنه غبار البيروقراطية، والانتقال إلى نظم إدارة الدولة الحديثة.

كذلك تعمل الحكومة على بناء مراكز ضخمة للبيانات وحي حكومي متقدم، من أجل ربط الأجهزة الحكومية وتوفير قاعدة معلومات عن كل ما يحدث فى البلاد من أجل اتخاذ القرارات بشكل سليم يراعي مصالح الجميع.

إنه تطور مهم فى مسيرة هذا البلد العظيم نحو المستقبل، نأمل أن يكون بداية خير لكل المصريين.

مشروع العاصمة الإدارية أحد رموز الجمهورية الجديدة المتقدمة

العدد ٦١ - ديسمبر ٢٠٢١ ■ ربيع ثان ١٤٤٣ - issue 61 - december 2021

فى قمة «جلاسكو» للمناخ.. ما معنى الوصول إلى «الصفر الإجمالى»؟

دول العالم تنتبه لأهمية خفض انبعاثات الكربون لمواجهة التغير المناخي

issue 61 - december 2021 ■ العدد ٦١ - ديسمبر ٢٠٢١ - ربيع ثان ١٤٤٣

في قمة «جلاسكو» للمناخ.. قادة العالم في مهمة لإنقاذ الكوكب

طرحت دول العالم المختلفة المشاركة في قمة المناخ (كوب ٢٦) التي عقدت في مطلع نوفمبر ٢٠٢١، بمدينة جلاسكو في إسكتلندا، خططها لخفض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون المسبب للاحتباس الحراري.

وتأمل الدول التي شاركت في المؤتمر في أن تتمكن من بلوغ الهدف المرجو، وهو "الصفر الإجمالي" للانبعاثات بحلول عام ٢٠٥٠ من أجل إبطاء عملية الاحتباس الحراري.

■ ولكن ما معنى "الصفر الإجمالي"؟

تعني هذه العبارة عدم إضافة كميات جديدة من الغازات الدفيئة إلى الجو، وتحقيق هذا الهدف يعني خفض الانبعاثات إلى أدنى حد ممكن، وموازنة تلك المتبقية بإزالة كمية مساوية منها.

وتنبعث الغازات الدفيئة مثل غاز ثاني أكسيد الكربون عندما نحرق النفط والغاز، والفحم في المنازل، والمصانع ووسائل النقل.

ويسبب ذلك الاحتباس الحراري، عن طريق حبس طاقة الشمس الحرارية.

وبموجب اتفاقية باريس لعام ٢٠١٥، وافقت ١٩٧ دولة على محاولة عدم تجاوز سقف ١,٥ درجة مئوية، لتجنب أخطر عواقب التغيّر المناخي.

ويقول خبراء إنه من أجل تحقيق ذلك، لا بد من بلوغ "الصفر الإجمالي" قبل حلول عام ٢٠٥٠.

وطرحت الدول المختلفة الخطوات التي تنوي اتخاذها، في سبيل تحقيق هذا الهدف، في مؤتمر "جلاسكو" للمناخ.

ما الذي تم الاتفاق عليه في القمة؟

تعهد أكثر من ١٠٠ من زعماء دول العالم بالتصدي لظاهرة إزالة الغابات التي تسهم في تغيير المناخ، نظراً لقابلية الأشجار في امتصاص كميات كبيرة من غاز ثاني أكسيد الكربون.

من الدول التي وقعّت على هذا التعهد البرازيل - التي أزيلت فيها مساحات شاسعة في حوض الأمازون - علاوة على بريطانيا والولايات المتحدة وكندا، والصين وإندونيسيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

كما تعهدت عشرات الدول بخفض انبعاثاتها من غاز الميثان، بمقدار ٣٠ في المائة على الأقل.

ومن المعروف أن الميثان يسبب ثلث الاحترار، الناتج عن الفعاليات البشرية، لكن الصين والهند وروسيا لم توقع على هذا البند.

وفي بريطانيا، يعكف وزير الخزانة ريشي سوناك، على طرح مقترحات تهدف إلى جعل بريطانيا "أول مركز مالي يبلغ الصفر الإجمالي" في العالم.

فبحلول عام ٢٠٢٣، حسب مقترحات سوناك، ستضطر معظم الشركات والمؤسسات المالية البريطانية، إلى المجيء بخطط مفصلة بشأن الانتقال إلى مستقبل قليل الكربون.

ولكن هذه التعهدات لن تكون اجبارية، وتقول جماعات الدفاع عن البيئة إنها غير كافية.

■ ما هي الخطوات الأخرى؟

بالرغم من أن ١٣٢ دولة، من دول العالم تعهدت علنا بالوصول إلى الصفر الإجمالي، فيما يخص انبعاثاتها قبل حلول عام ٢٠٥٠، تقول الصين - أكبر مصدر للانبعاثات الكربونية في العالم، في الوقت الراهن - إنها تأمل في تحقيق "الحياد الكربوني" بحلول عام ٢٠٦٠.

ولم تشرح الصين معنى ذلك ولا سبيل

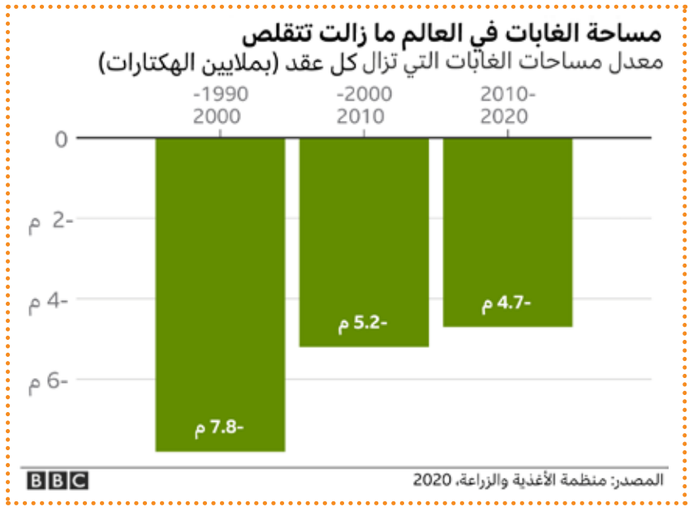

اتفاق عالمي على الوصول إلى "صفر كربون" في عام ٢٠٥٠

issue 61 - december 2021 ■ العدد ٦١ - ديسمبر ٢٠٢١ - ربيع ثان ١٤٤٣

اتفاقية باريس للمناخ تنص على عدم تجاوز سقف ١,٥ درجة مئوية

الوصول إلى هذا الهدف.

كما تعهدت روسيا بالوصول إلى هدف الصفر الإجمالي، بحلول عام ٢٠٦٠. وروسيا من أكبر منتجي النفط في العالم، وتأتي في مرتبة متقدمة فيما يخص الانبعاثات الكربونية.

أما الهند - رابع أكبر مصدر للانبعاثات الكربونية بعد الصين والولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي - فأعلنت أنها بصدد خفض انبعاثاتها لتبلغ الصفر الإجمالي بحلول عام ٢٠٧٠.

وانتقد الرئيس الأمريكي جو بايدن، الصين وروسيا لتخلفهما عن حضور قمة غلاسغو للمناخ.

ولم تتعهد دول أخرى ذات كثافة سكانية عالية - مثل إندونيسيا - بالوصول إلى الصفر الإجمالي.

■ ما الذي تعهدت به بريطانيا أيضا؟

قدّم وزير الطاقة البريطاني غريغ هاندز، لمجلس العموم في لندن قبيل إنعقاد قمة المناخ في غلاسغو تعهدات شتى منها:

منح بقيمة ٦٢٠ مليون جنيه إسترليني للتشجيع على استخدام السيارات الكهربائية، ونصب محطات الشحن الخاصة بها، و٣٥٠ مليون جنيه للمساعدة في عملية التحوّل من استخدام الوقود الأحفوري إلى مصادر الطاقة الأخرى.

كما تعهد بمنح تصل إلى ٥ آلاف جنيه للأسر، لمساعدتها في نصب مضخات حرارية في منازلها، عوضا عن وسائل التدفئة المستخدمة حالياً، ومبلغ ١٢٠ مليون جنيه، من أجل تطوير مفاعلات نووية صغيرة، ومبلغ ٦٢٥ مليون جنيه لتمويل عمليات التشجير وإعادة تأهيل عدد من المستنقعات، بالإضافة غلى تمويل إضافي لمنشآت استخلاص الكربون وخزنه.

وكانت الحكومة البريطانية قد أعلنت سابقا، منع بيع السيارات الجديدة التي تعمل بالبنزين والديزل اعتبارا من عام ٢٠٣٠، وأن كل الطاقة الكهربائية المستخدمة في البلاد ستأتي من مصادر متجددة بحلول عام ٢٠٣٥.

لكن وزير شؤون الأعمال في حكومة الظل ديفيد ميليباند، وصف هذه التعهدات بأنها "خيبة أمل كبرى".

■ هل من سبل أخرى لإزال الكربون من الجو؟

علاوة على التصدي لعمليات إزالة الغابات، تقوم كل دول العالم تقريبا بغرس الأشجار باعتباره سبيلا زهيد الكلفة لامتصاص غاز ثاني أكسيد الكربون، ولكن خبراء يقولون يشككون في وجود المساحات الكافية لغرس عدد كاف من الأشجار لتحقيق ذلك.

كما يقترح البعض تطوير تقنيات من شأنها استخلاص الكربون وتخزينه. تتطلب هذه العملية استخدام آلات لازالة الكربون من الهواء ومن ثم تحويله إلى الحالة الصلبة ودفنه تحت الأرض. ولكن هذه التقنيات ما زالت في بداياتها وهي مكلفة وغير مثبتة الفاعلية.

■ ما هي المشاكل المحيطة بهدف "الصفر الإجمالي"؟

ثمة لغط حول السبل التي قد تسلكها بعض الدول في سعيها لتحقيق هدف الصفر الإجمالي.

فعلى سبيل المثال، قد تسجّل الدولة (أ) انبعاثات أقل اذا أوقفت بعض

الصين أكبر مصدر للانبعاثات الكربونية في العالم

النشاطات الصناعية، التي تستهلك كميات كبيرة من الطاقة كإنتاج الصلب.

ولكن إذا قامت الدولة (أ) بعد ذلك باستيراد الصلب، من الدولة (ب)، فإنها عمليا تسلّم انبعاثاتها إلى الدولة (ب) عوضا عن خفض الكمية الكلية من الغازات الدفيئة.

وهناك أيضا خطط تتيح للدول الغنية بالتعويض، عن انبعاثاتها عن طريق منح مساعدات للدول الفقيرة لحثها على التحوّل إلى مصادر الطاقة النظيفة.

ولكن هناك من يرى أن هذه الخطط ليست إلا طريقة لتجنب اتخاذ المزيد من الإجراءات الداخلية من جانب الدول الغنية. ومن الصعب القول إن هذه المحفزات الهادفة إلى خفض الانبعاثات في دول أخرى ما كانت ستقدم في كل الأحوال.

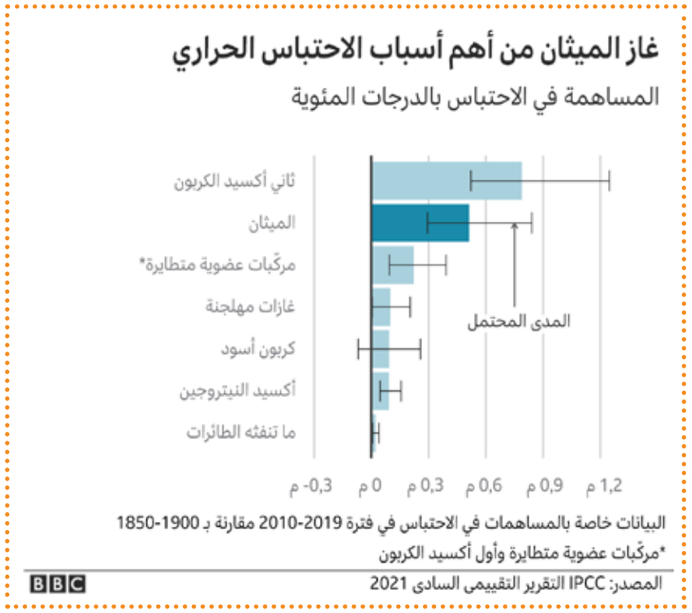

انبعاثات غاز الميثان هي المسؤولة عن ثلث الاحترار العالمي

لماذا الإدارة؟

بقلم:
د. يسرى الشرقاوى
مستشار الاستثمار الدولي
رئيس جمعية رجال الاعمال المصريين الافارقة EABA

مما لاشك فيه أن الفارق الكبير في مساحات التقدم والتطوير الذي تحرزه الأمم، يعوَّل فيه علي الإدارة، وأن هذا الفارق يمكن تقليصه إذا ما شخصنا المرض تشخيصاً أمثل، وفهمنا جميعاً مفاهيم الإدارة وأهميتها، وطبيعة كل عنصر من العناصر ودوره ومشاركته ونسبة مشاركته، حتي يمكن أن تحقق النتائج والأهداف المرجوة والمنشودة.

وهنا نود أن نقول إن الإدارة الرشيدة والقوية والراغبة في النجاح والباحثة عن التفوق يقع علي عاتقها ثلاثة أدوار هامة:

أولا: دور يتعلق بوضع الرؤية والرسالة والأهداف من خلال استراتيجيات قادمة من تحليل جيد للواقع وتعرُّفٍ جيد على الطموح المستقبلي وما هو المراد تحقيقه.

ثانياً: تحديد الأهداف بدقة وتحديد الجدول الزمني ومؤشرات القياس والأداء للأنشطة والفاعليات والمبادرات والأفعال التي يُستهدف تحقيقها، مع مراعاة البعد التمويلي والاقتصادي ومعايير التكاليف القياسية في تحقيق الأهداف وفق الجداول الزمنية مع معايير الجودة والاشتراطات الموضوعه.

وثالثاً: وهو التحدي الأكبر في اختيار العناصر والكوادر من خلال منظومة موارد بشرية واضحة الحدود والمعالم وتحدد فيها الاختصاصات والوصف الوظيفي والمهام ومعايير ومعدلات التقييم وقياس الأداء وربط ذلك بالإنتاج مع تحقيق العدل النسبي في اللوائح الداخلية لكي تتحقق الأهداف المنشودة مع الحفاظ على التدريب المستمر لرفع الكفاءة والحفاظ على المستوى.

لكن ومع كل ماذكر من أساليب علمية عن الإدارة؟ وآليات وطرق التطبيق الأمثل في الأندية والمؤسسات والشركات وحتي الدول والحكومات، يظل هناك التحدي الأكبر وهو كيفية اقتناع العامة من المتعاملين سواء من المسئولين عن الإدارة أنفسهم، أو من المنفذين أو المتعاملين من متلقي الخدمة أو العمال والموظفين في القطاعات الإنتاجية.

وهنا تأتي المشكلة في تعميق هذا المفهوم، وهنا دوماً نضطر في الشرح الوافي بأن نضرب للجميع المثل الأهم والأعظم في تعريف أهمية تحقيق الأهداف وتطبيق الإدارة السليمة وهو نموذج كرة القدم، لماذا نموذج كرة القدم وهنا سنفهم جيداً، لماذا الإدارة؟ وأهمية ترابط الخطوط!

نموذج كرة القدم يختلف بالطبع..في المباراة عن التمرين، ففي التمرين كل لاعب يستعرض مهارته منفرداً، وتمارين منفردة، وفي الملعب عشرات الكرات (عشوائية)، وحالة من الجزر المنعزلة (وهناك للأسف شعوب وشركات ومؤسسات تعيش حالة التمرين ولا تلتفت لحالة الجزر المنعزلة ولا تتحقق أي أهداف مطلوبة وضعتها الإدارة)، أما المباراة فيكون هناك ١١ لاعباً وكرة واحدة و٩٠ دقيقة (جدول زمني) وكابتن أو قائد واحد (مدير مسئول داخل الميدان) وهدف واحد هو الفوز، وروح الفريق والتعاون مطلوبة، والفوز لن يتحقق إلا ببذل الجهد من الجميع بالتساوي، ولا يوجد مركزاً أهم من مركز أخر، فالكل يقع تحت مستوى الأهمية حتى يتحقق الفوز.

ومن هنا ومن شرح هذا النموذج نخرج بنتيجة واحدة وخلاصة وحقيقة (على القيادة وضع الرؤية والرسالة والأهداف واختيار الفريق المناسب وتهيئة المناخ للفريق للعمل بالجد والإخلاص والعرق لتحقيق الأهداف لإسعاد ملايين الجماهير، وهذه ليست فرحة بالمعني المعهود وإنما بالنتائج على كل المستويات في ظل التنافسية المستمرة وسباق التقدم العالمي)..لذا علينا جميعاً أن نفهم ونُعلم أنفسنا والأجيال الحالية وأجيالنا القادمة لماذا الإدارة؟.

الإدارة السليمة هى المفتاح الأساسى للنجاح وتحقيق الأهداف

ورحل محمود العربى.. شهبندر التجار

ولد الحاج محمود العربى فى مركز أشمون بالمنوفية عام ١٩٣٢

شهبندر التجار

بعد مسيرة حافلة بالإنجازات في الصناعة والتجارة والعمل الخيري، فارق الحاج محمود العربي الحياة في يوم الخميس ٩ سبتمبر ٢٠٢١ عن عمر ناهز ٨٩ عامًا. وفي هذا العدد من مجلة الهندسة الإدارية نحتفى بهذا الرجل العصامي المصري الأصيل الذي اتفق عليه الجميع لما قدمه في حياته من إنجازات كبيرة للصناعة المصرية والعمل الخيري أيضاً.

بدأ العربي التجارة وأحبها عندما وصل إلى سن العاشرة من عمره

بدأ رحلته في عالم التجارة وهو صبي صغير، بشراء منتجات وإعادة بيعها أمام منزل الأسرة؛ حيث كان دخله حينها ٤٠ قرشًا فقط؛ ليصبح من أبرز رجال الأعمال في التجارة والصناعة في مصر؛ حتى أصبح رئيسًا لاتحاد الغرف التجارية، ولقب بشهبندر تجار مصر، فكيف كانت قصة محمود العربي؛ مؤسس مجموعة العربي، ووكيل توشيبا، وشارب، وسيكو، وألبا، وسوني، وإن إي سي، وهيتاشي؛ حتى وصلت مبيعات شركاته إلى أكثر من ٤٠٠ منتج في ٢٢ دولة، وشبكة توزيع وخدمات من ٢٨٠٠ مركز بيع وأكثر من ١٨٠ مركز خدمات ما بعد البيع؟

بداية مُبكرة

ولد محمود العربي في عام ١٩٣٢، بمركز أشمون، بمحافظة المنوفية، في أسرة فقيرة؛ حيث أرسله والده- الذي كان يعمل في مجال الزراعة- إلى «الكُتَّاب» وهو في الثالثة من عمره لحفظ القرآن الكريم، ثم ساءت الظروف الاقتصادية لعائلته؛ فلم يتلقَ تعليمًا مدرسيًا.

أبدى محمود العربي اهتمامه بالتجارة، فعندما بلغ العاشرة من عمره، بدأ يبيع ألعاب الأطفال أمام منزله، ثم اشترى ألعابًا نارية وبالونات وغيرها من منتجات الأطفال بكميات معقولة، ويبيعها بسعر رخيص؛ فكانت أرباحه ٤٠ قرشًا، يُنفق منها ١٠ قروش ويدخر ٣٠ قرشًا.

التاجر الصغير

تعلم العربي جميع الحيل من خلال عمله، واستفاد من جميع الفرص التي سنحت له على أفضل وجه. وبعد وفاة والده، انتقل العربي إلى القاهرة للعمل في محل تجاري بحي الموسكي، براتب شهري ١٢٠ قرشًا، وظل على هذا الحال حتى وصل راتبه إلى ٣٢٠ قرشًا. وفي مطلع الربع الثالث من عام ١٩٤٩، انتقل إلى العمل في محل جملة براتب ٤ جنيهات شهريًا، واستمر فيه حتى وصل راتبه إلى ٢٧ جنيهًا.

من خلال عمله في مجال البيع والشراء، بدأ العربي يُعبر عن حبه للتجارة؛ ففي مطلع الربع الثاني من عام ١٩٦٣، سعى للاستقلال في عالم التجارة ولكن كان ينقصه رأس المال،

تأسست توشيبا العربي في عام ١٩٧٨

فاقترح على أحد زملائه البحث عن شخص يمول مشروعهما، فتكون مشاركته بالمال، مقابل مشاركتهما بالمجهود.

إطلاق مشروعه الأول

بعد رحلة بحث شاقة، بدأ العربي- بالاشتراك مع زميله- مشروعه الأول في عالم التجارة، بحي الموسكى غرب القاهرة، بميزانية لا تتجاوز ٥ آلاف جنيه، واستمر في توسيع نطاق عمله ليشمل مجموعة متنوعة من السلع؛ حتى نمت تجارته سريعًا؛ ليحقق أرباحًا طائلة. وبعد عامين من تأسيس المشروع، أصبح لدى العربي وشريكه محلان آخران؛ حيث جلب إلى محلاته كل أقاربه للعمل بها، ثم أخذت تجارته في التوسع تدريجيًا.

تحديات

بعد خمسة أعوام من العمل في مجال بيع الأدوات المكتبية والمدرسية بحي الموسكي، أصدرت الحكومة المصرية قرارًا بصرف المستلزمات المدرسية للتلاميذ مجانًا؛ ما تسبب في تراجع عملية النمو في المسيرة التجارية للعربي، لكنه سرعان ما انخرط في تجارة الأجهزة الكهربائية؛ مثل: التلفزيون والراديو والمُسجِّل.

رحلته مع توكيلات توشيبا

لم تقف طموحات محمود العربي التجارية عند هذا الحد، فمع الانفتاح الاقتصادي في أوائل السبعينيات، سعى للحصول على توكيل شركة عالمية رائدة في صناعة الأجهزة الكهربائية،

انتخب العربي رئيساً لاتحاد الغرف التجارية في عام ١٩٩٥

فتعرف في منتصف السبعينيات على ياباني يدرس بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، كان دائم التردد على محلاته، ولحسن الحظ، كان هذا الشخص يعمل بشركة توشيبا اليابانية الرائدة في صناعة التكنولوجيا.

في خطوة هي الأكثر حظًا، كتب الياباني الذي تعرف عليه العربي تقريرًا مفصلًا لشركته، بأن محمود العربي المصري أفضل من يمثل شركة توشيبا في مصر؛ فوافقت توشيبا على منحه توكيلها بمصر، ثم سافر العربي في مطلع الربع الثاني من عام ١٩٧٥، إلى اليابان في زيارة رسمية؛ ليتفقد مصانع الشركة.

تأسيس توشيبا العربي

وخلال زيارته لعدة أيام لمصانع توشيبا اليابانية، طلب العربي من مسؤولي الشركة إنشاء مصنع لتصنيع الأجهزة الكهربائية في مصر؛ فوافقت توشيبا، ثم جرى توقيع اتفاقية بينهما تنص على أن يكون المكون المحلي من الإنتاج ٤٠ ٪ زادت لاحقًا إلى ٦٠ ٪ ثم ٦٥ ٪ حتى وصلت إلى ٩٥ ٪.

وبعد مسيرة حافلة من التطور والإنتاج، أسس محمود العربي شركة «توشيبا العربي» في عام ١٩٧٨م.

وكان العربي حريصًا على زيادة عدد موظفيه، فقام بتوسيع نشاطه إلى جزيرة بدران بشبرا، وبورسعيد وأسس مصانع في بنها ، ثم المنطقة الصناعية بقويسنا بمحافظة المنوفية ، ثم بنى سويف، ثم أسيوط، كما أسس شركة بهونج كونج، وأخرى بجنوب أفريقيا، وأخرى تجميع بالسودان.

وفي مطلع الربع الثالث من عام ١٩٨٠م، انتخب العربي عضوًا

بنى الحاج محمود العربي مسجد "الرحمن الرحيم" ومؤسسة للعمل الخيري

بمجلس إدارة غرفة القاهرة، كما اختير أمينًا للصندوق، وفي عام ١٩٩٥، انتخب رئيسًا لاتحاد الغرف التجارية.

عزوفه عن العمل السياسي

لم يكن العربي مُحبًا للعمل السياسي؛ فكان يرى دائمًا أن الدخول في العمل السياسي مضيعة للوقت، فكان يقول العربي: «أنا في الأصل تاجر، ودخلت الصناعة من باب التجارة الذي أفهم فيه. وفى الثمانينيات ألح عليَّ محافظ القاهرة آنذاك أن أرشح نفسي لعضوية مجلس الشعب، ولكن إلحاحه باء بالفشل، ثم طلب مني المحافظ التالي نفس الأمر، وبعد طول إلحاح منه، وافقت والتحقت بمجلس النواب لدورة واحدة، لكنني رأيت أن هذه العضوية كانت مضيعة للوقت بالنسبة لي، فكان مصنعي ومتجري أولى بي؛ أما السياسة فلها رجالها، وأنا لست منهم».

بدأ العربي الذي لقبه اتحاد الغرف بـ«شهبندر التجار»، تجارته بعامل واحد وبعد مسيرة حافلة مليئة بالنجاح أصبح اليوم لديه أكثر من ٤٠ ألف عامل، وكان يطمح في أن يصل هذا الرقم إلى ٢٠٠ ألف عامل؛ إذ أكد في كثير من لقاءاته أن موظفي شركاته يحصلون على رواتب مجزية تتفاوت حسب الكفاءة والمؤهل والخبرة، كما كان يرفض أن يعمل في شركاته أي شخص مدخن، ويُعد ذلك شرطًا أساسيًا من شروط التعيين.

رحلته مع العمل الخيري

لم يكن كفاح العربي مقتصرًا على العمل التجاري فقط، بل كان للعمل الخيري نصيب هائل في مسيرته؛ حيث كان يعتبره من أسرار نجاحه؛ حيث بنى مسجد "الرحمن الرحيم"؛ أحد أكبر المساجد في القاهرة، كما أنشأ مؤسسة للعمل الخيري بمحافظة المنوفية بميزانية بلغت ٢٥٠ مليون جنيه، كما أقام مجموعة مشاريع خيرية، تنوعت ما بين مدارس ومعاهد متخصصة لتحفيظ القرآن الكريم.

ونجح العربي في إعداد موظفين مهرة كما في اليابان مع حرصه على التقاليد الإسلامية التي تحض على إعطاء الأجير حقه قبل أن يجف عرقه، وكان يعامل موظفيه على أنهم شركاؤه وليس أُجراء، وجعل لهم بوليصة تأمين بكامل الأجر وليس بربعه؛ وذلك حتى يجد من يتقاعد للمعاش معاشًا يعينه على الحياة، وكان يُقرض موظفيه حالة احتياجهم.

الجوائز

في مطلع الربع الثاني من عام ٢٠٠٩، حصل محمود العربي على «وسام الشمس المشرقة»؛ أرفع وسام في اليابان؛ لدوره الفعال في دعم وتحسين العلاقات الاقتصادية المصرية اليابانية.

حصل محمود العربي على "وسام الشمس المشرقة" من اليابان في ٢٠٠٩

الكابلات البحرية «مصر» رقمى إلى العالم

٩٩٪ من الاتصالات الدولية تمر عبر الكابلات البحرية

كيف تصبح مصر مركزاً عالمياً لنقل البيانات وتكنولوجيا الاتصالات؟

بعد أن تحول العالم إلى قرية إلكترونية صغيرة، بفضل أنظمة الاتصالات المتقدمة ظهرت الحاجة إلى طرق متطورة لتخزين المعلومات الهائلة وتحليلها وبرمجتها، للاستفادة منها ظهرت أهمية الدور الذى تقوم به الكابلات البحرية فى نقل البيانات بين الدول وعبر القارات بل تفوقت على الأقمار الصناعية، ليتم نقل٩٩% من الاتصالات الدولية عن طريق الكابلات البحرية، حتى أصبحت سمة العصر وينظر الكثيرون إليها باعتبارها ثروة تحت الماء؟

هذه التكنولوجيا المتطورة، حظيت باهتمام القيادة السياسية لتستحوذ مصر على أعظم رصيد لنقل الحركة الدولية من آسيا وشرق إفريقيا إلى أوروبا وتقريبا كل الكابلات البحرية المستخدمة لنقل تلك الحركة حيث يربط مصر حاليا ١٣ كابلا بحريا منها ١١ كابلا يربط بين الشرق والغرب، وذلك حسب تحقيق نشرته جريدة الأهرام.

الدكتور عمرو طلعت، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، يقول إن أحد المحاور الإستراتيجية فى مجال التحول الرقمى الذى تستهدفه الدولة، يتمثل فى تعظيم الاستفادة فى مجال الاتصالات الدولية، من خلال جذب المزيد من الكابلات البحرية الإستراتيجية الى مصر والعمل على تطوير وتحديث الشبكة الدولية حيث تم العمل على نمذجة وزيادة الطاقة الاستيعابية لمحطات الإنزال الحالية على البحرين الأحمر والمتوسط، فى الزعفرانة بالغردقة، وأبو تلات بالإسكندرية؛ لاستيعاب زيادة حركة البيانات العالمية التى يتم نقلها على الكابلات الحالية بالإضافة الى التوسع وإنشاء محطات إنزال بحرية جديدة فى رأس غارب وبورسعيد وسيدى كرير لاستقبال الكابلات البحرية الجديدة، بجانب المخطط الطموح لمسارات الربط ومحطات الإنزال المستقبلية بشبه جزيرة سيناء الذى يوفر تنوعا جغرافيا متميزا ويعمل على تعظيم القيمة المضافة لعملاء الكابلات البحرية الجديدة، مشيرا إلى أن أكثر من 90% من حركة البيانات العالمية والاتصالات الدولية والإنترنت من الشرق إلى الغرب تمر عبر مصر، حيث يوجد نحو 13 كابلا بحريا يربط الشرق بالغرب بالإضافة إلى 5 كابلات بحرية جديدة تم التعاقد عليها لتدخل الخدمة بحلول عام 2024-2023، مما يعزز مكانة مصر الإقليمية فى مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بمنطقة الشرق الأوسط وإفريقيا.

مصر دولة محورية

ويشير الدكتور عمرو طلعت إلى أن مصر أصبحت دولة محورية نظرا للجهود التى تبذلها الدولة فى تحويلها إلى أكبر ممر رقمى عالمى على غرار أهميتها كممر مائى عبر قناة السويس، منوهًا الى أن «المصرية للاتصالات» نجحت فى إدارة ملف الكابلات البحرية من خلال تطوير خدماتها وبنيتها التحتية الدولية بالإضافة الى إنشاء العديد من الشراكات العالمية فى هذا المجال.

الشركة المصرية للاتصالات عززت نشاطها فى مجال تمرير وحماية الكابلات البحرية الدولية فأنفقت ١,٧ مليار جنيه خلال السنوات القليلة الماضية لتطوير بنية تحتية عصرية تشجع الشركات العملاقة على الشراكة معها فى مجال الاتصالات الدولية ومراكز البيانات على رأسها شركة جوجل العالمية حيث تمتلك «المصرية للاتصالات» حاليا 10 محطات إنزال للكابلات البحرية على سواحل البحرين الأحمر والمتوسط، بما يتيح لها الربط بين أكثر من ٦٠ دولة ودعم خدمات الاتصالات والإنترنت حول العالم كما تمتلك 7 مراكز للبيانات داخل القاهرة الكبرى والإسكندرية، علاوة على التخطيط لإنشاء محطات إنزال جديدة فى شبه جزيرة سيناء وعلى البحرين الأحمر والمتوسط يتم ربطها بين المدن الساحلية على خليج السويس لتشكل حلاً متنوعاً للربط الأرضى والبحرى بين جميع نقاط الإنزال داخل مصر وحلا جغرافيا متميزا للكابلات البحرية الجديدة المخطط إنشاؤها.

زيادة تنافسية مصر

يطرح المهندس أحمد العطيفى، الخبير الدولى فى الاتصالات والاقتصاد الرقمى عددا من المقترحات

يمر عبر مصر ١٣ كابلاً بحرياً للربط بيم آسيا وأفريقيا وأوروبا

٩٠٪ من حركة البيانات العالمية والاتصالات الدولية بين الشرق والغرب تمر عبر مصر

لزيادة تنافسية مصر فى هذا المجال باعتبارها لاعبا رئيسيا فى مقدمتها بناء مراكز للاستضافة والتشبيك المباشر بين مقدمى خدمة الإنترنت والترابط بين الشبكات، بما يساعد على نمو صناعات أخرى مرتبطة بها مثل مراكز الاتصالات والخدمات المدارة وبيع السعات بدلاً من الألياف الداكنة، والتحرك خارج حدود مصر لامتلاك الكابلات شمالاً وجنوباً، على نطاق واسع بالشراكة مع مقدمى خدمات الاتصالات عبر النت وجذب الاستثمارات بما يوفر خدمات متكاملة للشركات الصغيرة وشبكات الحوسبة السحابية ويحقق قيمة مضافة عالية تضاعف إيرادات هذه الخدمات.

ويطالب بتشجيع الشركات الوطنية لاقتحام صناعة الكابلات البحرية وتقديم التسهيلات للشركات العالمية للاستثمار فى البنية التحتية للألياف الضوئية والبنية التكنولوجية المعلوماتية.

توطين الصناعة

أما الدكتور عبدالوهاب غنيم، نائب رئيس الاتحاد العربى للرقمنة والاقتصاد الرقمى، فيقول إن القيادة السياسية مهتمة بهذه الخدمات التكنولوجية المتقدمة وتسعى الى تدشين مراكز ضخمة لصناعة المعلومات وتحليلها على أرقى مستوى فى المنطقة الاقتصادية لإقليم قناة السويس، بغرض توطين هذه الصناعة لإيجاد فرص عمل تكنولوجية جديدة للشباب فى مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، إضافة الى الاستفادة المباشرة من خلال زيادة سرعات الإنترنت، وهذا يتطلب جذب الاستثمارات العالمية لزيادة مؤشرات التنافسية العالمية لمصر، التى تتمتع بموقع ممتاز وموارد جيدة، لتدشين هذه الصناعة التى تحقق دخلاً من العملات الصعبة يفوق دخل قناة السويس.

ويضيف أن عبور هذه الكابلات للأراضى المصرية يوجد مهنا مختلفة ولابد أن ننشئ مراكز للتدريب عليها مثل صناعة هذه الكابلات ومدها وكيفية إصلاح الأعطال واستيراد الغواصات المتخصصة فى الإصلاح والتدريب على استخدامها وإعداد أجيال من الفنيين والمهندسين يلبون الاحتياجات المحلية وتصدير هذه العمالة الى الخارج.

يضيف أن مصر لاتحقق الاستفادة الكاملة من هذه الصناعة سوى بنسبة

٥ كابلات جديدة ستدخل الخدمة ما بين عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤

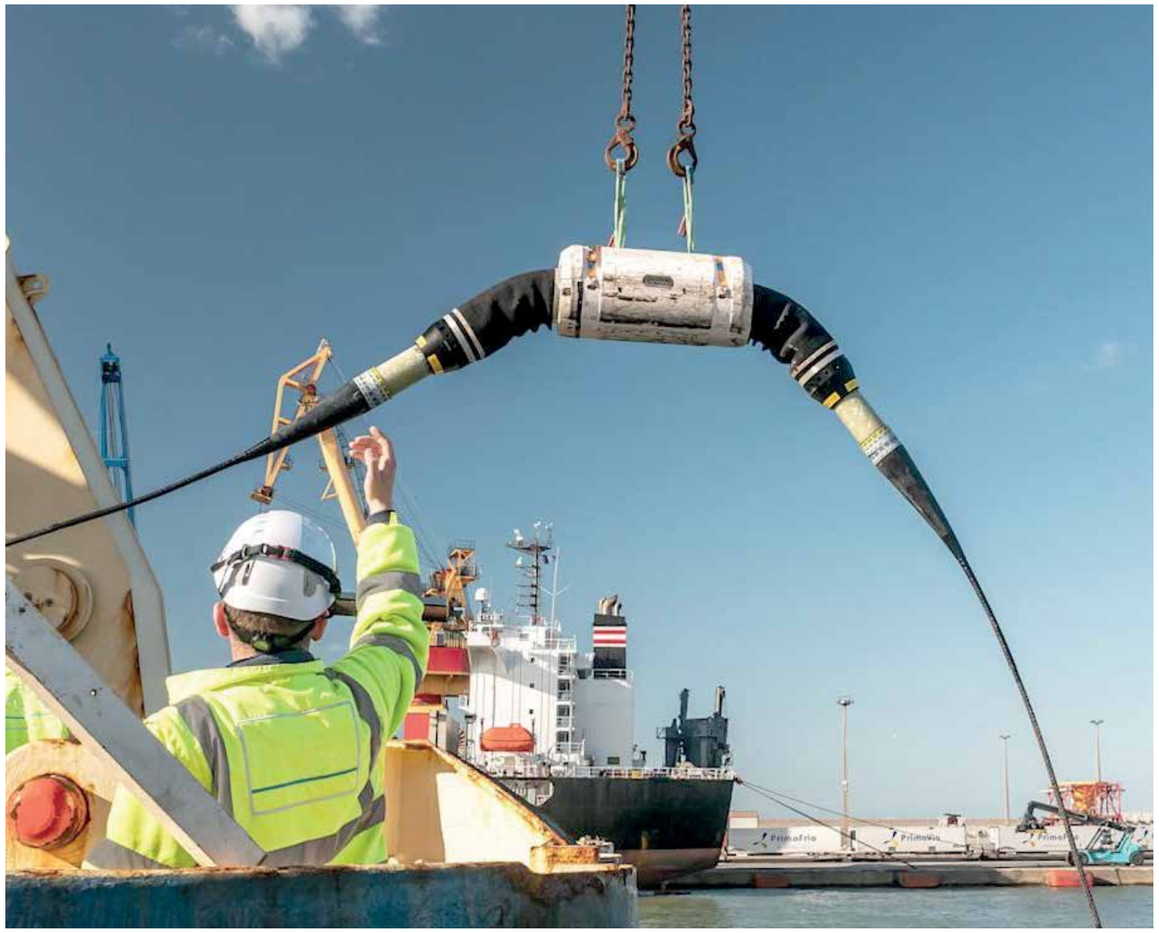

١٥% فقط ناهيك عن تجارة الترانزيت المرتبطة بهذه الصناعة التى تحقق عوائد لا تقل عن ٢٠ مليار دولار سنوياً كما أن هذه الصناعة تمهد لإقامة صناعة البيانات الضخمة لأنها صناعة المستقبل.

تسهيلات للشركات العالمية

يطالب الدكتور غنيم بتقديم تسهيلات للشركات العالمية الكبرى كفيسبوك وجوجل ومايكروسوفت، مثل تقديم الأراضى وسرعة إصدار التراخيص، مؤكداً أن جذب هذه الشركات العملاقة يحقق عوائد مالية سنوية بمليارات الدولارات ويؤكد ضرورة إعداد البنية التشريعية والإجرائية المرنة لسرعة إدخال وتشغيل مثل هذه الشركات داخل السوق المحلية لأن 80% من عمليات نقل المعلومات والاتصالات تكون من خلال هذه الكابلات.

البنية التحتية والتشريعية

وتوضح الدكتورة أسماء حسنى رئيس هيئة تكنولوجيا المعلومات الأسبق أن مصر تخطو بصورة كبيرة تجاه تدشين البنية التحتية والتشريعية مثل كابل إفريقيا٢ الأضخم فى العالم والانتهاء من قانون حماية البيانات الشخصية الذى تعد لائحته التنفيذية حالياً لتفعيله كما أن القيادة السياسية على مدى السنوات الثلاث الماضية وضعت سياسات واضحة تسعى الحكومة لتنفيذها لتعزيز محطات الإنزال واستضافة مراكز البيانات العملاقة من خلال توقيع بروتوكولات مع كبريات الشركات المتخصصة فى الاتصالات لتدشين الكابلات الضخمة للاستحواذ على أكبر حصة من هذه الاتصالات وعبور البيانات إلى كل القارات فى العالم لأن ٩٨% من البيانات والاتصالات تجرى من خلال هذه الكابلات بشكل أفضل وأسرع من الأقمار الصناعية.

١,٧ مليار جنيه استثمارات في مصر لتطوير البنية التحتية الخاصة بالكابلات البحرية

«الإنتاج الحربى»

تنجح فى تصنيع «الصلب المدرع» بالتعاون مع «حديد عز»

أعلن المهندس محمد أحمد مرسي، وزير الدولة للإنتاج الحربي، نجاح جهود الوزارة ممثلة في مصنع 100 الحربي ، بالتعاون مع شركة «حديد عز»، في تصنيع «الصلب المُدرع» بعد جهد مضني، وهو الأمر الذي فتح المجال أمام مصر للتوسع في مجال صناعة العربات المُدرعة، نظرا لخضوع تلك الخامات لصعوبات في وقت سابق لاستيرادها، وغلو ثمنها.

وأضاف وزير الدولة للإنتاج الحربي، في تصريحات له على هامش احتفالية عيد الإنتاج الحربي، في أول نوفمبر، والذي يوافق الذكرى الـ67 لإنتاج أول طلقة مصرية، أن الصلب المُدرع الذي تنتجه الوزارة سيستخدم في مجالات تصنيعية متعددة، وسيتم تصديره للخارج أيضاً، موضحاً أنهم عملوا على إنتاج هذا الصلب بأكثر من سمك.

وأشار إلى أن توجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي، للوزارة دائماً هي الاهتمام بالتصنيع وليس التجميع، وقال: «أول سؤال للرئيس دوما هو نسبة التصنيع المحلي في المشروع ده قد ايه؟»، مشيرا إلى أن الوزارة، تعمل على إنتاج نوعين من العربات المُدرعة حالياً.

ولفت إلى أن الوزارة تعمل على توطين تصنيع شاسيه العربة الهامر حالياً، وسينتج داخل مصنع 200 الحربي على عدة مراحل، لينتهي برنامج توطين تصنيعها 3 سنين.

وأوضح أن الوزارة حققت نجاحات غير مسبوقة، والتي ساهمت في دفع عجلة الإنتاج بمصر، ليس فقط في المجال العسكري، ولكن المدني أيضا.

وأضاف أن الوزارة تستغل فائض طاقتها الإنتاجية لتنفيذ مشروعات قومية، لخدمة المواطن المصري في المقام الأول.

وأشار إلى أن رؤية الوزارة تقوم على أن تكون مؤسسة صناعية متطورة تعمل كمصدر رئيسي لتلبية احتياجات قواتنا المسلحة الباسلة والشرطة من أسلحة وذخائر ومعدات وهو الهدف الأول والأساسي للوزارة، وفي نفس الوقت حريصة على تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد المصري.

وتطرق إلى زيادة إيرادات النشاط المبدئية للعام المالي المنتهي في يوليو الماضي لتصل لـ19.7 مليار جنيه، فيما أن الإيـرادات في العام الماضي كانت 15.7 مليار جنيه، بمعدل نمو 26%.

وقال إنه سيتم بدء تصنيع السيارات «البيك أب» بشراكة مع دولة الإمـارات في النصف الأول من عام 2022.

وأشار إلى وجود تحالف مع شركة أمريكية وشركة أخرى في مجال تصميم محطات معالجة مياه الصرف، وتحلية مياه البحر، وهـو مجال تهتم به الـدولـة، لكي لا ننتظر الحلول من الأخرين، مضيفا: «بنعمل الواجب بتاعنا كويس»، مشيرا للعمل على محطات ضخمة لتحلية المياه ومعالجة مياه الصرف.

وأشار أيضاً للعمل على تحويل القمامة لطاقة، حيث أن الخط الواحد يستوعب في اليوم ألف طن قمامة.

ولفت النظر إلى العمل على مصنع لإنتاج إطـارات السيارات بأنواعها المختلفة بتكلفة نحو مليار دولار، كما يتم العمل على تطوير المنتجات المدنية من الأجهزة المنزلية، وسيتم طرح منتجات جديدة بجودة عالية، وأسعار مناسبة.

استخدام الصلب المدرع في مجالات تصنيعية متعددة تصديره للخارج

دراسة جديدة حول سلامة إدارة الموازنة العامة للدولة

هناك الكثير من الصناديق والهيئات الاقتصادية خارج الموازنة العامة للدولة

أصدر المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، في سبتمبر الماضي، ورقة عمل بعنوان: "الإعداد السليم للموازنة العامة كمحرك للتغيير: تحليل تفصيلي مقارن في ضوء أفضل المعايير والممارسات الدولية"، بهدف دراسة مدى سلامة إدارة الموازنة العامة، والتى تعد - إذا ما تم إعدادها بشكل صحيح - محركا أساسيا من محركات التغيير في مصر.

وتقيم الدراسة في الجزء الأول مدى تحقق المبادئ الدولية الستة الأساسية (الشمول والشفافية والواقعية والاتساق والترابط والمساءلة) الصادرة عن صندوق النقد الدولي في الموازنة المصرية، وكذلك دراسة مدى الاتساق بين الموازنة من ناحية والدستور وخطة الدولة الاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى.

ويتناول الجزء الثاني من الدراسة تحليلا تفصيليا مقارنا للإيرادات والمصروفات خلال الفترة ٢٠١٠/٢٠١١-٢٠٢١/٢٠٢٢ (سنوات متفرقة)، بالإضافة إلى تقييم المشروعات الممولة بالمنح والقروض؛ وذلك بهدف الإجابة بوضوح على السؤال: من أين يأتي المال العام في مصر وفيم يُنفق؟ بينما يستعرض الجزء الثالث أهم المشكلات التي أظهرها التحليل والحلول اللازمة لعلاجها.

أبواب الموازنة العامة لجانبي الاستخدامات والموارد وفقا للتصنيف الاقتصادي للموازنة العامة

الاستخدامات كافة أوجه الصرف التي تقوم بها الدولة خلال العام المالي	الموارد كافة المصادر التي تحصل من خلالها الدولة على الأموال اللازمة لتمويل أوجه نشاطها ومصروفاتها المختلفة	
الباب الأول: الأجور وتعويضات العاملين (1)	الباب الأول: الضرائب (1)	
الباب الثاني: شراء السلع والخدمات (2)	الباب الثاني: المنح (2)	
الباب الثالث: الفوائد (3)	الباب الثالث: الإيرادات الأخرى (3)	
الباب الرابع: الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية (4)		
الباب الخامس: المصروفات الأخرى (5)		
الباب السادس: شراء الأصول غير المالية والاستثمارات (6)		
المصروفات= 1+2+3+4+5+6	الإيرادات= 1+2+3	
الباب السابع: حيازة الأصول المالية (7)	الباب الرابع: المتحصلات من الإقراض وبيعات الأصول المالية (4)	مصادر التمويل
الباب الثامن: سداد القروض (8)	الباب الخامس: الاقتراض وإصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم (5)	

انتهت الدراسة إلى وجود عدد من أوجه القصور في تطبيق جميع هذه المبادئ شديدة الارتباط ببعضها البعض، ومنها على سبيل المثال، الإخلال بمبدأ الشمول لوجود الكثير من الكيانات من صناديق وهيئات اقتصادية خارج الموازنة العامة للدولة. كما أن عدم ظهور الاحتياطات والضمانات بشكل واضح يسهل فهمه في الموازنة قد أضر بمبدأ الشفافية، كما تعاني الموازنة المصرية من ضعف واقعيتها؛ حيث لوحظ عدم التغير في مخصصات العديد من بنودها.

وانعكست هذه الاختلالات بوضوح على مدى تحقق مبدأ الاتساق بين الموازنة والحساب الختامي؛ فهناك عدم دقة واضحة في تقدير المخصصات والذي اتضح من خلال ملاحظة إجراء تعديلات ملموسة على القيم المربوطة في الأصل في الموازنة بل واختلافها بفروقات كبيرة في الكثير من الحالات بالزيادة أو النقصان عن القيم الفعلية المدرجة بالحساب الختامي.

وتثير هذه الفروقات الكثير من التساؤلات لأسباب عدة، من أهمها ارتفاع قيمها، وتكرارها عبر السنوات المختلفة، وظهورها لالتزامات محددة سلفا كالفوائد على سبيل المثال، أو لبنود حيوية للمواطن المصري كالدعم والمزايا الاجتماعية، أو أدوات الاقتراض من إصدار للأوراق المالية الأجنبية.

وأشارت الدراسة إلى عدم التحقق السليم لمبدأ الترابط بين عدد من بنود الموازنة والاستحقاقات الدستورية وخطة الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لنفس البنود، حيث لا تعكس بالشكل المرجو مخصصات الإنفاق في الموازنة ما نص عليه الدستور وما جاء بخطة الدولة ومستهدفاتها.

قصور في شفافية الموازنة بسبب عدم وضوح بنود الاحتياطيات والضمانات

انخفاض المخصصات الحقيقية للتعليم والصحة عن المنصوص عليه في الدستور

ومن الأمثلة التي اتخذتها الدراسة على ذلك، انخفاض المخصصات الحقيقية لقطاعي التعليم والصحة عن المنصوص عليه في الدستور المصري ومستهدفات خطة الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذين القطاعين.

وتناول الجزء الثاني من الدراسة بالتحليل جميع بنود الإيرادات والمصروفات ورصد ما طرأ عليها من تغيرات هيكلية خلال الفترة ٢٠١١/٢٠١٠ – ٢٠٢٢/٢٠٢١ (سنوات متفرقة) في إطار مقارن مع الدول الأخرى سواء كانت دول مجاورة أو منافسة أو دول يحتذى بها، بالإضافة إلى محاولة تقييم مدى استجابة الموازنة العامة بفاعلية لأزمة كورونا خلال الفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ – ٢٠٢٢/٢٠٢١. كما تم أيضا تقييم بعض بنود الإيرادات والمصروفات ذات الطبيعة الخاصة: المشروعات الممولة بالمنح والقروض والموازنة. وذلك بهدف الإجابة بوضوح على السؤال: من أين يأتي المال العام في مصر وفيم ينفق؟ وذلك على غرار ما تقوم به الحكومة الأمريكية من رصد تتبعي شامل لجميع بنود الإيرادات والمصروفات العامة بشكل تفاعلي يسهل من خلاله متابعة الأداء المالي في كل ولاية وتقييمه بدقة بشكل سنوي محدث.

قد أظهر التحليل العديد من المشكلات في جانب الإيرادات أهمها ضعف الإيرادات الضريبية للدولة بسبب سيطرة اللارسمية على معظم الأنشطة الاقتصادية. كذلك اختلال الهيكل الضريبي في مصر من حيث ارتفاع نسبة الضرائب غير المباشرة (مثلت ٤٤٪ في ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقارنة بـ ١٦,٥٪ في السعودية، ٢١٪ في ألمانيا و١٣,٤٪ في كندا)، وهي ضرائب تراجعية يزداد عبئها كلما انخفض مستوى الدخل.

وتوصل التحليل إلى تركيز الحكومة وتوسعها في فرض الضرائب على دخول الأشخاص الطبيعيين (الأجور والمرتبات) لترتفع من ١٠,٧٢٪ من إجمالي الضرائب العامة في ٢٠١١/٢٠١٠ إلى ١٨,٢٪ في موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١ وذلك لوضوح وعائهم الضريبي وسهولة تحصيل الضرائب منهم. وكذلك التوسع في فرض الضرائب على الشركات الملتزمة بالفعل مما يزيد العبء عليهم وخلق حالة من عدم العدالة تشجع على مزيد

ضعف الإيرادات الضريبية للدولة بسبب عدم السيطرة على الأنشطة الاقتصادية

تطور الهيكل الضريبي خلال الفترة 2017/ 2018 – 2021/ 2022

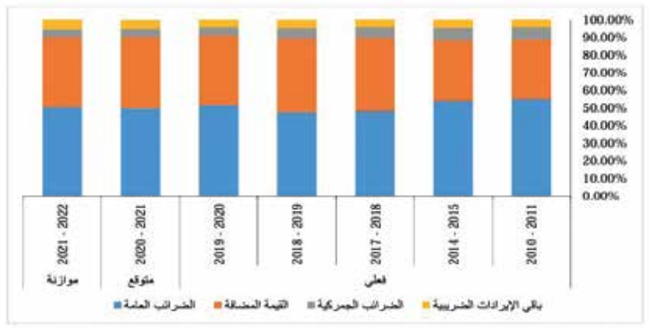

المصدر: حسابات المركز المصري للدراسات الاقتصادية بناء على بيانات وزارة المالية، الموازنة العامة للدولة، سنوات متفرقة.

الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية كنسبة من إجمالي العائدات الضريبية 2019

الضرائب على السلع والخدمات كنسبة من إجمالي الضرائب 2019

المصدر: حسابات المركز المصري للدراسات الاقتصادية بناء على بيانات التنمية الدولية، البنك الدولي، 2021.

أنواع الضرائب المختلفة التي تدفعها شركات القطاع الخاص، 2019

الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، 2019

المصدر: حسابات المركز المصري للدراسات الاقتصادية بناء على بيانات التنمية الدولية الصادرة عن البنك الدولي 2021.

ارتفاع نسبة الضرائب غير المباشرة والتوسع في ضرائب الأشخاص الطبيعيين

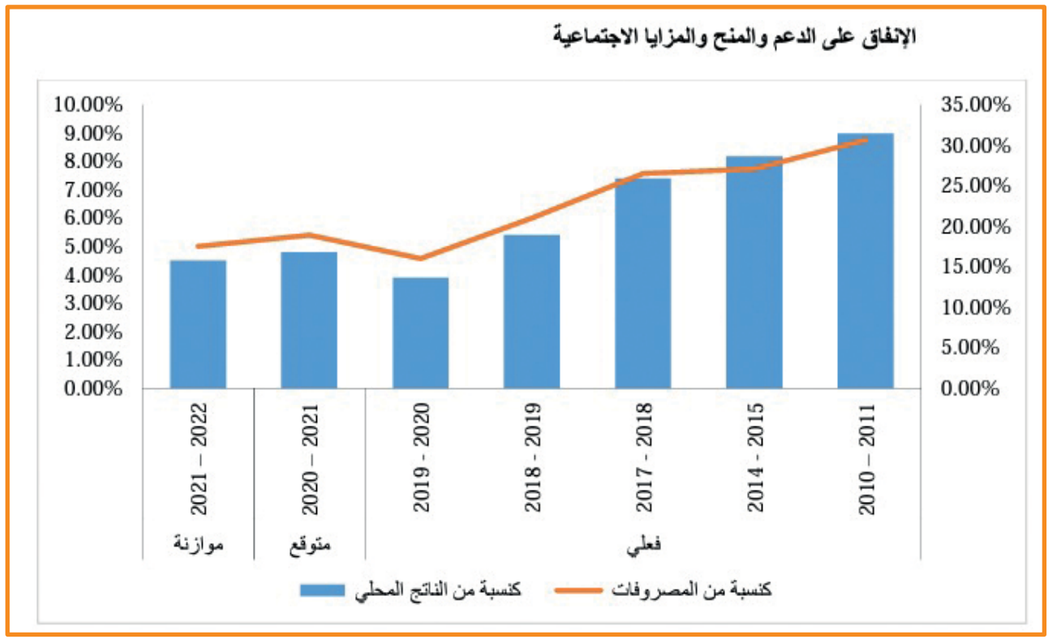

من اللارسمية، وقد تجلى ذلك بوضوح في ارتفاع عدد الأنواع المختلفة من الرسوم والضرائب التي تفرضها مصر وفي نفس الوقت انخفاض الحصيلة الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بدول أخرى تفرض معدلات ضريبية أقل.

وأشارت الورقة إلى التوسع الملحوظ في زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية الأخرى، وتحديدا ضريبة تنمية الموارد التي ارتفعت من ٤,٩ مليار جنيه في ٢٠١٥/٢٠١٤ إلى ٢٨ مليار جنيه في موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١ وهي ضريبة تمثل عبئا مباشرا على المواطنين. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، ولكن قامت الدولة بفرض أنواع جديدة من الرسوم والضرائب في موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١ دون وجود ما يثبت استنادها إلى دراسات فنية دقيقة بشأن تأثيرها على القطاعات الاقتصادية المختلفة وقدرتها على النمو.

وعلى جانب المصروفات، فقد أوضح التحليل عدم الالتزام بالنسب الدستورية للإنفاق على التعليم والصحة لتسجل ٢,٤٪ و١,٥٪ فقط في موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقابل ٦٪ و٣٪ على التوالي كما نص الدستور، وكذلك ارتفاع خدمة الدين بشكل يهدد استقرار النظام المالي ويحد من قدرة الدولة على الإنفاق على القطاعات الاجتماعية في أوقات الأزمات، حيث يمثل الإنفاق على خدمة الدين (الفوائد وأقساط القروض) ٧ أضعاف الإنفاق على التعليم و١١ ضعف الإنفاق على الصحة في موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١، بالإضافة إلى اختلال هيكل الأجور وعدم عدالة نموها بين القطاعات الوظيفية المختلفة وكذلك عدم تطبيق الحد الأقصى للأجور بسبب العديد من الثغرات القانونية.

ولفتت الورقة إلى وجود العديد من المشكلات المتعلقة بالدعم والمزايا الاجتماعية وآليات تخصيصها، وأهمها عدم زيادة مخصصات تكافل وكرامة خلال فترة الجائحة بالرغم من زيادة أعداد المستفيدين، وتخفيض دعم الصادرات وكذلك تخفيض دعم الأدوية ولبن الأطفال وعلاج المصريين على نفقة الدولة بالرغم من الجائحة.

ومن التحليل السابق لمنظومة إعداد الموازنة بشكل عام والتحليل التفصيلي للموازنة العامة لسنوات متعددة، ظهر العديد من المشكلات الهيكلية الخاصة بإعداد الموازنة وحسابها الختامي، ومشكلات أخرى تتعلق بهيكل الإيرادات العامة وكفاءة إنفاقها، وتم طرح حلول لعلاج هذه المشكلات وفقا لما أسفرت عنه الدراسة من نتائج واستنادا إلى أفضل الممارسات والتجارب الدولية.

ومن أهم الحلول التى طرحتها الورقة هى: النظر في الأسس والمعايير والقواعد المحاسبية والتشريعية الخاصة بإعداد الموازنة المصرية للحد من الاختلالات في التنفيذ التي أظهرها الجزء الأول من الدراسة، والحد من سلطة وزارة المالية في إجراء

التوسع في فرض ضرائب على الشركات الملتزمة بما يشجع "اللارسمية"

التعديلات على الموازنة من خلال وجود معايير لحدود هذا التدخل، بالإضافة إلى تحقيق أقصى مستوى من الاتساق بين المربوط والفعلي من كافة الجوان، وتبني موازنة البرامج والأداء.

كما طالبت الدراسة بضرورة العرض المفصل لأي زيادة في النفقات أو استحداث مصروفات لم ترد بالموازنة المعتمدة من مجلس النواب والحصول على موافقة المجلس قبل الإنفاق الفعلي، وتفعيل المادة ٢٣٨ من الدستور المصري بشأن مخصصات الإنفاق على التعليم والصحة والبحث العلمي، بالإضافة إلى الاتجاه نحو اللامركزية وتفعيل بنود الدستور الواردة في هذا الصدد.

ودعت إلى التعامل بشكل سليم مع الاقتصاد غير الرسمي من خلال منظومة متكاملة تحقق التوازن الصحيح والمطلوب بين الحوافز من جهة والعقوبات من جهة أخرى مع ضمان وجود جميع الشروط المسبقة اللازمة لنجاح أي جهود في هذا الصدد، بجانب ترشيد السياسة الضريبية في مصر بحيث لا تتحول إلى أداة للجباية وتثبيط مجتمع الأعمال عن الاستثمار والتوسع، وعدم اغفال الأبعاد الاجتماعية للضريبة كأداة مالية وعدم توقيع أي اتفاقيات أو البدء في أي مشروعات قبل إجراء دراسات جدوى تفصيلية دقيقة بشأنها للوقوف على آثارها المالية والاقتصادية من ناحية ولتحديد جميع المعوقات المحتملة وكيفية التعامل معها بشكل مسبق، مؤكدة أن هذه الحلول تتطلب التطبيق العاجل لها لتستطيع الموازنة العامة أن تقوم بدورها كمحرك أساسي للتغيير.

ضرورة التعامل بشكل سليم مع الاقتصاد غير الرسمي وترشيد السياسة الضريبية

التوازن في أوقات الأزمات..

كيف تنجو من الوقوع في الهاوية؟

تحقيق التوازن خلال الأزمات يتطلب جهدًا مكثفًا وكبيرًا، خاصة وأن الأزمات متراكبة، ومتكررة أيضًا، فما لهذا الزمن من صفة أميز من كونه عصر انعدام الأمن، وغياب اليقين، عصر التقلبات السريعة، والأحداث المفاجئة.
لذا فلو لم يتمكن الشخص من تحقيق التوازن خلال الأزمات فسيقضي حياته كلها، غارقًا في بحار الهم والقلق. لكن من المهم أن تتعامل مع هذه الأزمات ـ الفردية أو الجماعية ـ التي قد تتعرض لها على أنها أمر واقع، ولا يد لك في تغييرها -عادة لا قدرة للمرء على تغيير أي شيء- وإنما كل ما بيدك هو تغيير طريقك تعاطيك معها ونظرك إليها.

لو أنك أفلحت في تغيير منظورك لهذه الأمور الكارثية والأزمات التي قد تعترض طريقك من آن لآخر فستكون قد قطعت بالفعل نصف الطريق نحو تحقيق التوازن.
والمهم أن تعرف أيضًا متى تحاول تغيير وقائع هذه الأزمة أو تلك -إن تمكنت من ذلك- ومتى يجب عليك الكف عن المحاولة، وتوجيه اهتمامك وتركيزك على التأقلم معها، ومحاولة تجنيدها لصالحك، إن استطعت إلى ذلك سبيلًا.

إذا لم يحقق الشخص التوازن وقت الأزمات سيقضي حياته كلها في هم وقلق

وبحسب الموقع الإلكتروني لمجلة رواد الأعمال فهذه بعض الطرق والخطوات التي قد تكون مفيدة في تحقيق التوازن خلال الأزمات، وذلك على النحو التالي:

تقبل الأمر الواقع

أول ما يتوجب على المرء فعله - إن هو أراد حقًا تحقيق التوازن خلال الأزمات- أن يكف عن الشكوى والامتعاض، لا جدوى من ذلك الآن، فقد وقعت الكارثة وانتهى الأمر.
وعلى الصعيد ذاته، من المهم وضع الأمور في نصابها الصحيح، فلا تجعل خوفك من الأمر أو الأزمة الطارئة الجديدة تجعلك تهول منها، ومن آثارها، كما لا يجب، على الجهة المقابلة، أن تهون منها، أو أن تستسخر منها، فقط تعامل مع الأمور كما هي، كما هي معطاة سلفًا.

إعادة ترتيب الأولويات

طالما أن الكارثة وقعت، وأنك قد تقبلت الأمر كما هو، وعرفت حدوده وآثاره، فلزامًا عليك، سعيًا منك إلى إدراك أو تحقيق التوازن خلال الأزمات، أن تعيد ترتيب أولوياتك من جديد.

فخططك، وأولوياتك السابقة، ما عادت مجدية في هذا الوقت؛ فقد قلبت الأزمات الأمور رأسًا على عقب، وبالتالي فإن واجبك، كشخص عاقل حكيم يتعامل مع الظروف بحنكة وروية، أن تهرع إلى العمل على إعادة ترتيب أولوياتك من جديد.
ولكي تتمكن من معرفة ما يتوجب عليك فعله الآن، وما يمكنك إرجائه حتى حين؛ فمن نافل القول إن التعامل السريع مع الأزمات يُحجّمها، ويحد من غلوائها، ويقلص خسائرها، وهو ما يتوجب عليك فعله؛ حتى تحقق التوازن خلال الأزمات الذي نصبو جميعًا إليه.

التركيز والمضي قُدمًا

ولئن قمت برتيب أولوياتك، ومعرفة العاجل وما يمكن تأجيله، فإن الخطوة الحالية التي يجب عليك اتخاذها أملا في تحقيق التوازن خلال الأزمات، أن تركز على أهم مهماتك، وأكثر راهنية.
فمن شأن هذا التركيز أن يضعك على المسار الصحيح بشكل عاجل، وأن يضمن لك الحد من آثار الكارثة، ومنع تفاقم تبعاتها. ولعله معلوم لديك أن السرعة في التعامل مع فجائع الأمور ومدلهماتها أمر محتم؛ فلا يجمل بك أن تجلس متفرجًا بينما كل شيء ينهار من حولك.
ولا أن تنتظر حتى يقع في روعك أن هذا هو الوقت المناسب للعمل والتعاطي مع الأزمة، بل الواجب هنا -وتلك واحدة من أعقد الطرق الموصلة إلى تحقيق التوازن خلال الأزمات وأصعبها- أن تجمع بين متناقضين التروي في التفكير والسرعة في الأداء.

لا تستهلك نفسك

كن حكيمًا في التعاطي مع الكوراث، ولا تصرف كل طاقتك ومجهودك في التعامل مع متغير من المتغيرات الطارئة على حياتك، وإنما يجب أن تفكر بحكمة، وأن تعمل بذكاء.
فالعجلة، والقفز في أكثر من مكان، والعمل على أكثر من صعيد لن يجدي نفعًا، ولن تجني منه، في نهاية المطاف، سوى الكد والتعب.
والأنكى من هذا أنك ستصبح بعد الخروج من هذه المحنة منهكًا عليلًا، وهذا ما لا يتمناه أحد؛ فلزامًا عليك أن تحافظ على صحتك النفسية والجسدية؛ لكي تكون قادرًا على التعامل مع الأمور التي قد تطرأ علي حياتك فيما بعد، وكي تكون قادرًا على تحقيق التوازن خلال الأزمات المختلفة التي قد تواجهك في المستقبل.

ضرورة التعامل بشكل سليم مع الاقتصاد غير الرسمي وترشيد السياسة الضريبية

الهيئة العربية للتصنيع
Arab Organization of Industrialization

www.aoi.org.eg

Email: info@aoi.org.eg

Tel.: (202) 2267297 - (202)22672304
Fax.: (202)25182385